

اي متوقف جوازها اطلاقا عليها تعالى على ورودها عن الشارع حينئذ
 فكيف يطلق المصنف الوهاب عليه مع انه لم يرد واجيب بانه جزم
 على طريق من يلحق بورد المادة ولو بصيغة اخرى كما هنا فانه
 وردت المادة في قوله تعالى **بسم الله** في الاية وفي الاسماء
 المعنى حيث عدتها الوهاب اعلى طريفة من جزم الاطلاق كلما
 يدل على الكمال وان لم يرد على ان التحقيق ان محل التوقف على
 الورد اذ كان الاطلاق على سبيل التسمية الخاصة دون ما اذا
 كان على سبيل الوصف العامة وانصاح الفرق بينهما في الحادث
 ان عبد الله مثلا يطلق على كل احد بالمعنى الوصفى ولا يلزم ان
 يكون علما لكل احد هذا كله على تسليم عدم ورود الوهاب واما
 على ورودها فما عراه بعضهم الابن محرف في شرحه على المتهاج في باب
 العقيدة فلا اشكال ولا جواز فتفتن **قوله** والصلاة الامانة
 بالصلاة عليه صلى الله وسلم لم يترك كلام لا يرد وانه نكر الله تعالى
 ثم بالصلاة علي هو واقطع القبح وهو وان كان ضعيفا لعل به في
 فضائل الاعمال وخبر من صلى على النبي كتاب لم تزل الملايكة تستغفر
 له مادام لم يمت في ذلك الكتاب وقد افرد المصنف الصلاة عن
 السلام وهو مكرهه كعكسه الامر الله بما جميعا حيث قال يا ايها الذين
 امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وقد انكر النووي على مسلم ذلك
 لما ذكر لكن نقب بانهم صلوا على ان الوار لان ذلك الاعلى الجمع
 المطلق والادلالة في القرآن في الذكر على القرآن في الفعل يدل
 اقصى الصلاة وانما الركاة ولذلك ذهب غير واحد من العلماء الى
 انه لا يرك ذلك نعم هو صلاة الاولى كما لا ينكر مسلم ومع ذلك
 فالمعتمد القول بالركاة لكن يجاب عن المصنف بانه ممن لا يرك

والصلاة

كراهة

كراهة الافراد لانه كان من البرية المحققة الذين لا يقولون بها
 واعلم ان للصلاة ثلاثة معان الاول لغوي فقط وهو الدعاء مطلقا
 وقيل خبر والثاني شرعي فقط وهو افعال وافعال مفتحة اللب
 محتمة بالتسليم بشرط مخصوصة والثالث لغوي شرعي وهو
 عند الجمهور بالنسبة لله الرحمة وبالنسبة لغيره من ملائكة وغيرهم
 الدعاء واختار ابن هشام في معنيته انه العطف بفتح العين وهو
 بالنسبة لله الرحمة الخ ورتب على هذا الخلاص من قبيل المشترك
 المعنى على الاول وضابطه ان يتعد اللفظ ويتعد المعنى
 كعين فانها موضوع للامر بوضع والمجارية بوضع والذهب بوضع
 وانما من قبيل المشترك المعنى على الثاني وضابطه ان يتعد كل
 من اللفظ والمعنى للمعنى المتعدرا الافراد المشتركة في ذلك المعنى
 كما سد فانه موضوع للمعنى المتعدرا وخصته اذ مشتركة فيه والحق
 الثاني لان الاصل عدم تعدد الوضع **قوله** على خير البرية في كلامه
 المتعارف بعبية حيث شبه مطلقا ارتباطا صلاة بمعنى علمه
 عطف ارتباطا مستعمل بمسئلي عليه بجامع شدة العلق في كل
 نسي التشبيه من الكلمان الجزيان والتعريف على من جزئي
 من المشبه به لجزئي من المشبه وظاهر ان خبر البرية هو سيدنا
 محمد صلى الله عليه وسلم والانثاني ذلك قوله صلى الله عليه
 وسلم في الحديث الصحيح خير البرية ابراهيم لانه مخصوص بغير
 النبي عليه الصلاة والسلام بخبريته صلى الله عليه وسلم مطلقا
 واما خبره ابراهيم فمقدرة وانما اختار المصنف الوصف المذكور
 دون غيره لان اخرج جميع كماله صلى الله عليه وسلم منه وهل
 خبرية صلى الله عليه وسلم على غيره بسبب نزاهة النبي الختم

في التسمية